

الإنترنت والاقتصاد الأمريكي

رؤى وأفكار

من المتوقع أن يجني الاقتصاد الأمريكي حوالي 160 مليار دولار سنوياً من الناتج الإضافي من خطة الإنترنت الوطنية عالية السرعة، والتي من شأنها تعزيز إنتاجية العمالة والسماح لمزيد من الناس بالعمل من المنزل. وتستهدف دراسة اقتصادية حديثة وضع أرقام دقيقة على أحد أكبر الأمور المجهولة في خطة البنية التحتية للرئيس جو بايدن، فما هي قيمة النطاق العريض العالمي حقاً؟ يعتقد باحثون اقتصاديون في دراستهم أن الانتقال إلى خدمة الإنترنت المنزلية عالية الجودة والموثوقة تماماً لجميع الأمريكيين من شأنه أن يرفع الأرباح التي تولدها إنتاجية العمالة بنحو 1.1 % في السنوات القادمة. وبما يعادل 160 مليار دولار سنوياً، أي حوالي 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ونتيجة للوباء، شهدت الولايات المتحدة تحولاً مفاجئاً وهائلاً في نفس الوقت باتجاه العمل عن بُعد، حيث يعمل حوالي 20 % من القوى العاملة الأمريكية باستمرار من المنزل. ويمكن أن تكون الحصة أعلى للعاملين في القطاع المعرفي، ممن تتطلب وظائفهم في الغالب الجلوس أمام شاشات الكمبيوتر واستخدام شبكة الإنترنت. لطالما اعتُبر نمو الإنتاجية البطيء مصدر قلق كبير للاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الماضية. فقد ازدادت إنتاجية

العمل الإجمالية بمعدل متوسط بلغ حوالي 1 % فقط في العقد السابق للوباء، وهو رقم منخفض تاريخياً. ومن المرجح أن يكون العمال من أصحاب الدخل المتوسط أكبر المستفيدين من خطة النطاق العريض، مقارنة بنظرائهم من ذوي الأجور المنخفضة، والذين تتطلب طبيعة أعمالهم في الغالب التواجد في الموقع. في حين يمتلك أصحاب الدخل المرتفع بالفعل إنترنت سريعاً وموثوقاً.

وقال أكثر من 80 % من المشاركين في استطلاع أجرته الدراسة إنهم يتمتعون بجودة إنترنت موثوقة، بينما أفاد حوالي 16 % بأن الشبكة متوسطة إلى ضعيفة السرعة، أو لا يوجد اتصال مطلقاً.

تهدف خطة بايدن إلى نشر الإنترنت عالي السرعة في جغرافيا الدولة النائية التي لا تتوفر فيها خدمة موثوقة. ويناقش المفاوضون في مجلس الشيوخ حالياً استثماراً بقيمة 65 مليار دولار في النطاق العريض وخدمات الـ «5 جي»، كجزء من مشروع قانون أوسع للبنية التحتية، بما في ذلك تمديد الدعم الشهري للأمريكيين ذوي الدخل المنخفض.

يرى اقتصاديون أن البنية التحتية الرقمية للولايات المتحدة تُعد من أكبر العوامل التي تعرقل النمو الاقتصادي السريع للبلاد، وتؤخر كفاءته وقدرته التنافسية. ورغم أنها سترفع من الدين العام الأمريكي، إلا أن الخطة الجديدة للاستثمار في شبكات الإنترنت ستدعم ببساطة الانتعاش ولفترة طويلة، وستزيد من عدد الوظائف الجديدة، كما سترفع من كفاءة الأداء الاقتصادي بالبلاد وصولاً لخلق وفورات للشركات المحلية.

((بلومبيرج))